التنمية الريفية المستدامة في الجنوب الصحراوي الجزائري: بين فجوة التخطيط التنموي وواقع التحديات وآفاق تنشيط الإنتاج الفلاحي والمقاولات المحلية

Sustainable rural development in the Algerian southern desert: between the development planning gap, the reality of challenges, and prospects for revitalizing agricultural production and local enterprises.

د. بوراس بودالية[1]♦، د. بقادر المهدي[2] ، د. صحراوي جليلة[3]

[1] جامعة تيارت (الجزائر)، bourasboudaliya@gmail.com

ORCID: https://orcid.org/0009-0006-4523-3889

[2] جامعة ورقلة (الجزائر)، Mahdibakader30@gmail.com

ORCID: https://orcid.org/0009-0000-5273-0791

[3]جامعة عين تيموشنت (الجزائر)، sahraouidjalila@gmail.com

ORCID: https://orcid.org/0000-0002-5960-9342

تاريخ الاستلام: 2025/08/20 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر : 2026/03/31

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية المحلية في الجنوب الصحراوي الجزائري، باعتباره فضاءً جغرافياً غنيًا بالإمكانات الطبيعية والبشرية، لكنه يعاني في الوقت ذاته من اختلالات بنيوية تعيق إدماجه الفعلي في المنظومة الوطنية للتنمية، يهدف البحث إلى فهم محددات التخلف التنموي في هذه المنطقة، والكشف عن العوائق المجالية والمؤسساتية التي تحد من الاستفادة من مقوماتها الاقتصادية والثقافية. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ميداني ومعرفي للسياقات المحلية، بهدف اقتراح مداخل تنموية قادرة على تعزيز الاندماج الجهوي، وتحقيق العدالة المجالية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وخلصت النتائج إلى أن تنمية الجنوب الصحراوي تتطلب إعادة النظر في السياسات العمومية، وتفعيل اللامركزية، ودعم الاستثمار المحلي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الجنوب الصحراوي الجزائري، التنمية المحلية، العدالة المجالية، التهميش، الاستثمار، التخطيط التنموي، المشاركة المجتمعية.

Abstract:

This study seeks to shed light on the reality of local development in the Algerian southern desert, a geographical area rich in natural and human potential. However, it also suffers from structural imbalances that hinder its effective integration into the national development system. The research aims to understand the determinants of developmental underdevelopment in this region and to uncover the spatial and institutional obstacles that limit the utilization of its economic and cultural assets. The study relied on a field and

♦ المؤلف المرسل .

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International

cognitive analysis of local contexts, with the aim of proposing development approaches capable of enhancing regional integration, achieving spatial justice, and activating community participation. The results concluded that the development of the Algerian southern desert requires a reconsideration of public policies, the activation of decentralization, and the support of sustainable local investment.
Keywords: The Algerian southern desert, local development, spatial justice, marginalization, investment, development planning, community participation.

1- مقدمة

تعد التنمية المحلية أحد المرتكزات الأساسية لبناء اقتصاد وطني متوازن، يقوم على توزيع عادل للثروات والفرص، ويراعي الخصوصيات المجالية والاجتماعية لكل منطقة، ويحتل الجنوب الصحراوي الجزائري مكانة استراتيجية في هذا الإطار، إذ يُعد خزانًا غنيًا بالإمكانات الطبيعية والبشرية، مثل اتساع الأراضي الصالحة للزراعة، وتنوع الموارد الطاقوية، خصوصًا الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، فضلًا عن الزخم الثقافي والاجتماعي الذي تتميز به مجتمعاته المحلية، كما يمتلك هذا الجنوب مقومات تؤهله ليكون قطبًا تنمويًا حيويًا يساهم بفعالية في تحقيق الأمن الغذائي والطاقوي على المستوى الوطني.

غير أن هذه المؤهلات تصطدم بجملة من التحديات البنيوية التي تعيق تحقيق تنمية محلية حقيقية ومستدامة، من أبرزها العزلة الجغرافية الناتجة عن الامتداد الصحراوي الشاسع وصعوبة الربط بين المناطق، وضعف التغطية بشبكات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل، إضافة إلى محدودية البنى التحتية الاقتصادية، وندرة المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة، فضلاً عن ضعف إدماج السكان المحليين في صياغة السياسات العمومية والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار التنموي، كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تفاقم الفوارق الجهوية وتعزز من تبعية الجنوب لمراكز القرار المركزية، ما يستوجب مراجعة عميقة في التصورات التنموية المعتمدة وتبني مقاربات تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجنوب واحتياجاته الواقعية.

1-2 الإشكالية

ورغم تعدد البرامج والسياسات العمومية المعلنة من قبل الدولة لدعم التنمية المحلية في هذه الأقاليم الهشة، فإن المخرجات على أرض الواقع تبقى دون التطلعات، وهو ما يدفع إلى إعادة طرح الإشكالية الجوهرية حول: **ما مدى نجاعة الآليات المعتمدة في تحقيق تنمية ريفية فعّالة ومستدامة في الجنوب الصحراوي الجزائري؟**

1-3 الفرضيات

- أن محدودية فاعلية التنمية في الجنوب الصحراوي الجزائري تعود إلى غياب تخطيط تشاركي فعلي وملاءمة حقيقية للسياسات الوطنية مع الخصوصية المحلية؛
- أن دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة، مع إشراك السكان في صناعة القرار، يمثل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- أن تطوير آليات المتابعة والتقييم يساهم في تحسين الأداء التنموي ويكشف مواطن الخلل بشكل مستمر.

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع التنمية الريفية في واحدة من أكثر المناطق حساسية واستراتيجية في الجزائر، من حيث الامتداد الجغرافي والثروات الطبيعية والبعد الحدودي، مع اقتراح سبل فاعلة للتفعيل التنموي يمكن الاستفادة منها في ولايات الجنوب.

1-5 أهداف الدراسة

- تحليل واقع التنمية الريفية في الجنوب الصحراوي الجزائري؛
- تحديد أبرز العوائق المؤسساتية والاجتماعية التي تعترض التنمية؛
- اقتراح آليات عملية لتعزيز التفعيل الفعّال لمسار التنمية المحلية؛
- تقديم نموذج قابل للتعميم على مناطق الجنوب الأخرى.

2- الإطار النظري والمفاهيمي

2-1 عرض مفاهيم التنمية الريفية المستدامة في الأدبيات

تُعد التنمية الريفية من المفاهيم الأساسية في أدبيات التنمية الشاملة، نظراً لما تمثله المناطق الريفية من وزن ديموغرافي واستراتيجي ضمن النسيج الوطني، وقد برز هذا المفهوم استجابةً للتفاوتات المجالية والاجتماعية بين المدن والريف، وسعيًا لتحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات.

تتجاوز التنمية الريفية في مدلولها المعاصر الأبعاد الفلاحية التقليدية، لتشمل مجموعة متكاملة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الرامية إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، وتمكينهم من المشاركة الفعلية في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية، وفق منظور مستدام وشامل.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

إن المفهوم الأكثر استعمالا على نطاق واسع لتنمية هو أنها "عملية تغيير مقصودة، تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات حكومية ومسؤولة، تعاونها منظمات أهلية على المستوى المحلي وتستهدف إدخال نظم جديدة وخلق قوى اجتماعية وتهيئة الظروف المتعددة" (فهد، 2008، صفحة 95) هذا التعريف ركز على أن التنمية هي عملية مقصودة وتشاركية.

يعكس تعريف **سعد الدين إبراهيم** للتنمية باعتبارها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً" (سعد الدين، 1981، صفحة 7) رؤية إنسانية عميقة تعتبر التنمية عملية داخلية تبدأ من الذات وتستند إلى استثمار القدرات الكامنة وتحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد، يُبرز هذا التعريف الطابع الديناميكي للتنمية بوصفها مساراً مستمراً وشاملاً لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل التمكين الاجتماعي، والتطور الثقافي، والعدالة المجالية، كما يشدد على أهمية التوازن، باعتباره شرطًا لضمان عدم انحراف التنمية نحو فئات أو مجالات معينة على حساب أخرى، مما يجعل هذا الطرح متقاطعًا مع المفاهيم المعاصرة للتنمية المستدامة التي تركز على الإنسان كفاعل ومحور في العملية التنموية.

بالاعتماد على ما ورد في التعريفين السابقين يمكن صياغة تعريف شامل ومركب لمفهوم التنمية يجمع بين البعدين السياسي–الإجرائي والإنساني–الداخلي، كما يلي:

التنمية هي عملية تغيير شاملة ومقصودة، تتبناها سياسات عمومية وتنفذها مؤسسات رسمية بالتعاون مع الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال إدخال نظم جديدة، وتفعيل الإمكانيات الكامنة لدى الأفراد والمجتمعات، في إطار متوازن يراعي العدالة الاجتماعية والتنوع المجالي، ويعزز الاستدامة والتمكين الذاتي، بما يجعل الإنسان محورًا وفاعلاً أساسيا في مسار التغيير.

ثانيا: تعريف التنمية الريفية المستدامة

تُعد التنمية الريفية من المفاهيم المحورية في السياسات التنموية المعاصرة، نظرا لما تمثله المناطق الريفية من أهمية استراتيجية في البناء الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، خاصة في البلدان النامية التي يشكل فيها الريف نسبة كبيرة من السكان والمساحة، وقد أصبح الاهتمام بالتنمية الريفية ضرورة ملحّة، ليس فقط بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي أو تحسين الإنتاج، بل أيضا لتجاوز

الإقصاء والتهميش الذي عانت منه الأرياف تاريخيًا، ولتحقيق نوع من التوازن المجالي والاجتماعي بين الريف والحضر.

ومع تطور الفكر التنموي لم يعد يُنظر إلى التنمية الريفية باعتبارها مجرد سلسلة من التدخلات التقنية أو الزراعية، بل أصبحت تُفهم على أنها مسار شامل متعدد الأبعاد، يشمل تحسين ظروف العيش، تطوير البنية التحتية، تمكين السكان المحليين، الحفاظ على البيئة، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وبالتالي أصبحت التنمية الريفية ترتكز على نهج تشاركي ومستدام، يسعى إلى بناء قدرات الأفراد والمجتمعات الريفية، وتهيئة بيئة محفّزة تُمكّنهم من الإسهام الفعلي في مسار التنمية، بدل أن يكونوا مجرد مستفيدين سلبيين منها.

إن هذا التحول في فهم التنمية الريفية يفرض إعادة النظر في السياسات التقليدية التي غالبًا ما اتسمت بالنمطية والمركزية، ويستدعي إدماج رؤية جديدة تجعل من الريف فضاءً منتجًا، حيًّا ومتكاملاً في المشروع الوطني للتنمية الشاملة.

وقد عرفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (**IFAD**) للتنمية الريفية "التنمية الريفية هي عملية تهدف إلى تحسين نوعية حياة وسبل عيش سكان المناطق الريفية الفقراء، من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز القدرات المحلية، وتوفير فرص العمل، وضمان الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، بما في ذلك الأرض، والمياه، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، في إطار من العدالة والاستدامة." (الصندوق الدولي للتنمية والزراعة، 2016، صفحة 17)

وقد قدمت منظمة الإسكوا (**ESCWA**) تعريفها للتنمية الريفية "بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية، من خلال تعزيز إنتاجية القطاعات الريفية، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم المشاركة المجتمعية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تشمل جميع فئات السكان، وخاصة الفئات الهشة والمهمشة". (منظمة الإسكوا ، 1998)

وقد عرفها جوليوس نيريري للتنمية الريفية "التنمية تعني تمكين الناس من أن يعيشوا حياة كريمة، أن يكونوا قادرين على إطعام أنفسهم، وارتداء الملابس، والحصول على المأوى، والرعاية

الصحية، والتعليم، والعيش في كرامة، وأن يشعروا بأنهم مشاركون فاعلون في عملية بناء مجتمعهم". (NYERERE, 1979, pp. 111-112)

فمن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف خاص بالتنمية الريفية والتي هي عبارة عن عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين نوعية حياة سكان المناطق الريفية، من خلال تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، وتوفير الفرص والخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، السكن، والبنية التحتية، مع تعزيز قدراتهم الذاتية على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم، وتشمل هذه التنمية دعم القطاعات الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الوصول العادل إلى الموارد، في إطار من الاستدامة والتوازن البيئي والاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الهشة والمهمشة.

2-2 أساسيات التنمية الريفية المستدامة

التنمية الريفية المستدامة تحتاج الى أربع أساسيات هي: (محمد علاء، 2003، صفحة 300)

أولا: التحرك الاستباقي بدلًا من الانتظار لردود الفعل

من أبرز ملامح التنمية الريفية المستدامة هو اعتماد النهج الاستباقي في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، وعدم انتظار ظهور الأزمات للتحرك، إن التعامل بردّ الفعل غالبًا ما يأتي متأخرًا، ما يزيد من حجم الأضرار وتعقيد الحلول، ويكلف المجتمعات الريفية – التي تعاني أصلًا من ضعف الموارد – أعباءً إضافية. فالتدهور البيئي مثل تلوث التربة أو المياه، عندما يُهمل في بداياته، يتحول إلى أزمة صحية حقيقية، تتجلى في انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة أو الغذاء الملوث، ما يؤدي بدوره إلى رفع نفقات العلاج، وانخفاض الإنتاجية، وظهور حالات من الفقر المركّب. لذلك، لا بد من وجود آليات إنذار مبكر، وخطط وقائية، وبرامج توعية بيئية موجهة للسكان المحليين، لخلق ثقافة الاستباق لا الاستجابة.

ثانيًا: اعتماد نموذج توازن بيئي في الاختيارات التنموية

إن كل خيار تنموي في المناطق الريفية لا بد أن يخضع لحسابات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار الكلفة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً، على الرغم من أن إنشاء شبكات ري حديثة (كالري بالرش أو التنقيط) يتطلب استثمارًا ماليًا أوليًا مرتفعًا مقارنة بالري السطحي التقليدي، إلا أن كلفة الاستمرار في استخدام الري السطحي – من حيث الهدر الكبير للمياه، وزيادة ملوحة التربة، وانخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي – تكون في النهاية أعلى على المدى الطويل، لذلك يجب أن تنطلق التنمية من منطق الاستثمار طويل الأمد في الحلول المستدامة، التي تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية،

وترشيد استخدامها، وتحقيق أقصى استفادة منها دون الإضرار بالبيئة، فالتوازن البيئي ليس ترفًا بل ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: توفير المعلومات البيئية الدقيقة والموثوقة

النجاح في تحقيق التنمية الريفية المستدامة يرتبط بشكل مباشر بوجود نظام معلومات بيئية متكامل ودقيق، واحدة من أبرز مشكلات البلدان النامية هي غياب قواعد بيانات محدثة، أو وجود معلومات مشتتة، غير موحدة أو حتى متناقضة، مما ينعكس في اتخاذ قرارات ارتجالية وغير فعالة، إن توفر بيانات موثوقة حول نوعية التربة، منسوب المياه الجوفية، معدلات التلوث، كثافة السكان، استخدامات الأراضي، وغيرها يتيح تخطيطًا رشيدًا ومبنيًا على أدلة، ويمنح القدرة على وضع استراتيجيات صناع القرار تنموية دقيقة ومتلائمة مع خصوصية كل منطقة، ولهذا يجب إنشاء مراكز متخصصة للرصد البيئي، وتعزيز البحث العلمي المحلي، وربط الجامعات ومراكز الدراسات بالجهات الحكومية، بما يضمن تبادل البيانات والمعارف.

رابعًا: معالجة المشكلات البيئية بشكل شمولي ومتزامن

تُظهر التجارب أن المعالجات الجزئية للمشكلات البيئية غالبًا ما تبوء بالفشل، لأنها تهمل العلاقات المتشابكة بين مكونات النظام البيئي، فمثلًا لا يمكن معالجة مشكلة تلوث الأنهار بالاكتفاء بتنظيف جزء منها أو معالجة مصدر واحد من مصادر التلوث، بل يجب اعتماد مقاربة شاملة تشمل الصرف الصحي، والصرف الزراعي، والصرف الصناعي، وذلك بالتوازي، ضمن رؤية تكاملية، وقد يتطلب الأمر تغييرات جذرية، مثل نقل المصانع، أو تحديث تقنياتها، أو إلزامها بمحطات معالجة، ما قد يتطلب قرارات سياسية وتنموية حازمة، ووجود خطة تنموية واضحة وطويلة الأمد، تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فالعلاج الشامل لا يكون فقط أكثر فعالية، بل أيضًا أقل كلفة على المدى المتوسط والبعيد، مقارنة بالحلول الجزئية المتفرقة التي تؤدي في النهاية إلى إعادة إنتاج المشكلة نفسها.

وعليه يمكن القول إن التنمية الريفية المستدامة لا يمكن اختزالها في مشاريع منفردة أو مبادرات محلية منعزلة، بل تتطلب رؤية متكاملة تقوم على المبادرة، والوعي البيئي، والتخطيط المبني على المعرفة، والمعالجة الكلية للمشكلات، إنها مسار تراكمي يحتاج إلى التزام سياسي، ومشاركة مجتمعية، ودعم علمي وتقني، من أجل بناء أرياف مزدهرة، منتجة، ومتصالحة مع بيئتها ومستقبلها.

2-3 نماذج دولية ناجحة في التنمية الريفية المستدامة

لقد شهد العالم العديد من التجارب الناجحة التي استطاعت تحويل المناطق الريفية من فضاءات مهمشة، تعاني من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، إلى أقطاب إنتاجية مزدهرة تلعب دوراً محورياً في التنمية الوطنية، ويُعزى هذا التحول إلى تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة قائمة على مبدأ التشاركية بين مختلف الفاعلين: الدولة، المجالس المحلية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع إشراك فعّال للسكان المحليين في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم.

أ- تجربة الهند في التنمية الريفية الشاملة (IRDP): نموذج متكامل للإدماج الاقتصادي والاجتماعي

تُعد تجربة الهند في برنامج التنمية الريفية الشاملة (IRDP) من أبرز النماذج التي تم تطبيقها منذ نهاية السبعينات لتجاوز الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، وقد أطلقت هذه المبادرة رسميًا سنة 1978–1979 ضمن خطة الحكومة الهندية لتحقيق تنمية ريفية متعددة الأبعاد. كان البرنامج يهدف إلى تمكين الفئات الفقيرة في الأرياف من خلال تحسين دخلهم، ودعم المشاريع الصغيرة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع التركيز على النساء والمزارعين الصغار والشرائح المهمشة.

أ-1 تمويل المشاريع الصغرى Micro-Enterprise Support

اعتمد برنامج IRDP على تقديم قروض صغيرة مدعّمة للمزارعين والحرفيين وصغار التجار والمقاولين المحليين. وقد تم دعم هذه القروض عبر نظام مصرفي تنموي حكومي، بالتعاون مع البنوك الريفية وبنوك التنمية الزراعية (مثل NABARD). كانت القروض موجهة لتمويل شراء معدات فلاحية بسيطة، أو إقامة أنشطة موازية مثل تربية المواشي، النحل، الصناعات المنزلية، وغيرها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعالية في خلق فرص عمل ذاتية ورفع القدرة الإنتاجية للفلاحين، مع تحسين ظروف العيش في الأرياف. (Singh, 1999, p. 25)

أ-2 تمكين النساء عبر القروض الصغيرة Microfinance for Women Empowerment

أولت الهند اهتمامًا خاصًا بتمكين النساء القرويات من خلال تأسيس ما يُعرف بـ مجموعات الادخار والاقتراض الذاتي (Self-Help Groups – SHGs)، هذه المجموعات تُدار غالبًا من طرف النساء أنفسهن، وتتيح لهن الحصول على قروض صغيرة دون ضمانات ثقيلة، لاستثمارها في مشاريع بسيطة كصناعة الأغذية التقليدية، الحرف اليدوية، أو التجارة المحلية، وقد تم توسيع هذا

المحور لاحقًا ليشمل برامج التدريب والإرشاد، ما ساعد في تعزيز دور المرأة الريفية في الدورة الاقتصادية وزيادة استقلاليتها المالية والاجتماعية. (Kabeer، 2005)

أ-3 **التكوين الفلاحي والإرشاد الزراعي Agricultural Training and Extension Services**

من بين أعمدة نجاح تجربة IRDP أيضًا، تركيزها على التكوين المهني والإرشاد الزراعي، حيث تم توفير برامج تدريبية للفلاحين حول:

- طرق الزراعة الحديثة؛
- تقنيات الري الفعّال؛
- الوقاية من الآفات؛
- إدارة استغلال الأراضي بطريقة مستدامة.

كما تم دعم إنشاء مراكز تنمية ريفية محلية (Block Development Offices) للإشراف على البرامج، وتسهيل ربط الفلاحين بالخبرات التقنية والأسواق. (Chambers، 1983)

2-4 نماذج مقاربات الفجوة في السياسات التنموية: قراءة مقارنة بين التوجيه المركزي والمبادرات المحلية

أولا: مدخل عام حول مقاربات تحليل الفجوة في التنمية الريفية المستدامة

تُعدّ مقاربات تحليل الفجوة من بين الأدوات المفاهيمية الأساسية لفهم أسباب تعثّر السياسات التنموية، خاصة في الأوساط الريفية، ويقصد بتحليل الفجوة المقارنة بين ما هو متوقّع أو مُخطط من قبل السياسات العمومية، وما هو مُتحقق فعليًا على أرض الواقع، وتُعدّ هذه الفجوة معيارًا واضحًا لقياس فعالية السياسات، وهو ما يستدعي تحليلًا دقيقًا للآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسات، وهنا تبرز مفارقة جوهرية بين المقاربتين: من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى. (Cohen & Uphoff, 1980, pp. 213–235)

ثانيا: المقاربة من الأعلى إلى الأسفل: مركزية القرار ونمطية التخطيط

تعتمد هذه المقاربة على تخطيط السياسات التنموية وصياغتها من قبل السلطات المركزية، كالدولة أو الوزارات أو المؤسسات الكبرى، ثم تُرسل إلى القواعد لتُطبّق من دون مشاركة محلية فعّالة، وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن الجهات المركزية أقدر على التشخيص واتخاذ القرارات، وأن

السكان المحليين غير مهيئين لفهم تعقيدات التنمية، رغم ما توفره من تنظيم وصرامة في التخطيط، إلا أن المقاربة من الأعلى تُعاني من العديد من الإخفاقات، خصوصًا في البيئات الريفية التي تتميز بتعقيداتها الاجتماعية والثقافية والبيئية الخاصة، وغالبًا ما تكون نتائجها غير منسجمة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان، مما يؤدي إلى تفاقم فجوة الثقة بين المواطن والدولة، وإهدار الموارد في مشاريع لا تجد قبولًا محليًا. (أم السعد، 2021، صفحة 163)

ثالثا: المقاربة من الأسفل إلى الأعلى: المشاركة الشعبية والاستجابة للسياق المحلي

على النقيض تقوم مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى" على إشراك الفاعلين المحليين — من فلاحين، جمعيات، تعاونيات ومجالس بلدية — في تحديد الأولويات، وصياغة السياسات وتطبيقها، وتُعتبر هذه الطريقة أكثر فاعلية في ضمان الاستدامة والملاءمة لأن السكان المحليين هم الأكثر دراية بمشاكلهم وخصوصياتهم، كما أن إشراكهم يعزز من حس المسؤولية ويُعطي للمشاريع طابعًا واقعيًا، ما يُقلّص من الفجوة بين ما يُراد تحقيقه وما يُنجز فعليًا، وتُعدّ هذه المقاربة أداة فعالة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الإنتاج الفلاحي وفقًا للواقع المحلي والموارد المتاحة. (Chambers R. , 1994, pp. 953–969)

رابعاً: التحليل المقارن: أي المقاربتين أنجع؟

لا يمكن الجزم بشكل قاطع بأفضلية إحدى المقاربتين على الأخرى دون مراعاة السياق، ولكن التجارب التنموية العالمية — خصوصًا في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا — أثبتت أن المقاربات التشاركية من الأسفل إلى الأعلى تضمن نتائج أكثر استدامة، والسبب يعود إلى أن التنمية الريفية ليست مجرد إجراءات تقنية بل هي عملية اجتماعية واقتصادية وثقافية تتطلب التفاعل مع المحيط، ومع ذلك فإنّ الجمع بين المقاربتين في إطار "مقاربة تشاركية موجهة" يمكن أن يحقق توازنًا مطلوبًا، حيث توفر الدولة الإطار والدعم، بينما يُتاح للسكان المحليين قيادة التغيير والتنفيذ. (Chambers R.، 1994)

خامساً: أهمية المقاربات التشاركية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة

في سياق دعم المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية، لا يمكن تجاهل الدور الحاسم للمقاربات من الأسفل إلى الأعلى، إذ تساعد هذه الأخيرة

على تحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، وإدماج المرأة والشباب في العملية التنموية، كما تسهّل التكيف مع التغيرات المناخية عبر حلول محلية، أما المقاربة من الأعلى فيمكن توظيفها في صياغة السياسات الكبرى وبناء البنى التحتية الداعمة، لكن تطبيقها دون إشراك القاعدة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. (Pretty, 1995, pp. 1247–1263)

سادساً: نحو جسر الفجوة بين التخطيط والتنفيذ

إنّ تقليص الفجوة بين السياسات العمومية وواقع التنمية الريفية يمر عبر تفعيل مقاربات تشاركية تدمج المحلي بالوطني، وتكسر النمط التقليدي الذي يعتمد على القرارات الفوقية، فالتنمية المستدامة لا تُمنح، بل تُبنى محليًا بالإرادة والمشاركة والثقة المتبادلة، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في قدرات المجتمعات المحلية، وتوفير الآليات التي تُمكّنها من قيادة تنميتها وفقًا لخصوصياتها وظروفها. (Chambers R. , 1997, pp. 107–125)

السياسات العمومية والتنمية الريفية في الجزائر

تُعد التنمية الريفية أحد المحاور الاستراتيجية التي أولتها الدولة الجزائرية اهتمامًا متزايدًا، إدراكًا منها للدور الحيوي الذي تلعبه المناطق الريفية في تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، وتقليص الفوارق المجالية، ومن هذا المنطلق جاءت السياسات العمومية لتُترجم هذا التوجه إلى برامج ملموسة تستهدف إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، وتحفيز الاستثمار في الأرياف، ورفع قدرات السكان المحليين.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

أُطلق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 كواحد من أبرز أدوات الدولة في إصلاح القطاع الفلاحي والريفي. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الإنتاج الوطني، وتنويع مصادر الدخل في الوسط الريفي، وتقليص التبعية الغذائية، ويعتمد على مقاربة شمولية تشمل: دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين، تحسين استغلال الموارد الطبيعية، تطوير أنظمة الري، وتوسيع المساحات المستصلحة، كما يركز المخطط على تحديث البنى التحتية الفلاحية، من خلال تعبيد المسالك الريفية، وتوفير

الكهرباء والمياه، ما يسهم في تثبيت السكان في مواطنهم وتحفيز النشاط الاقتصادي. (Chahrazede، 2023، الصفحات 121–142)

برامج دعم الشباب والتمويل المحلي

إلى جانب السياسات الفلاحية تبنّت الدولة برامج متعددة لدعم فئة الشباب، باعتبارها خزّانًا بشريًا واعدًا، من بين هذه الآليات نذكر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD)، (ANADE، 2024) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والقرض المصغر الموجه للنساء والناشطين في المجالات التقليدية، (CNAC) هذه الأجهزة تُقدّم تمويلات ميسّرة ومرافقة تقنية للشباب الراغب في إنشاء مشاريع فلاحية أو حرفية في المناطق الريفية، مما يعزز من ديناميكية الاقتصاد المحلي ويخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة.

أهداف السياسات والجهات الفاعلة

تهدف السياسات العمومية في هذا المجال إلى:

- ضمان الأمن الغذائي الوطني؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية؛
- خفض معدلات البطالة خاصة في الأوساط الريفية؛
- تحسين مستوى معيشة السكان المحليين؛
- الإدماج الفعلي للمرأة والشباب في الدورة الاقتصادية.

وتتوزع الجهات الفاعلة بين:

- **القطاع الحكومي:** (وزارة الفلاحة، وزارة الداخلية، وزارة التضامن الوطني)؛
- **الهيئات المحلية:** (البلديات، المجالس الولائية)؛
- **القطاع الخاص والمجتمع المدني:** (تعاونيات، جمعيات فلاحية، مستثمرون محليون)؛
- **المنظمات الدولية:** كشركاء داعمين عبر برامج تنموية وتمويلات خارجية.

3– دراسة حالة: التنمية الريفية في الجنوب الصحراوي الجزائري

تُعدّ التنمية الريفية في الجنوب الصحراوي الجزائري، خاصة في ولايات مثل أدرار، من التحديات الكبرى التي تواجه السياسات التنموية في البلاد، نظرًا للخصوصيات الجغرافية والمناخية القاسية، وشساعة المساحات، وتباعد التجمعات السكانية، وضعف البنى التحتية، فرغم ما تزخر به هذه المناطق من إمكانات طبيعية وبشرية، لا تزال مؤشرات التنمية فيها دون المستوى الوطني، ما يفرض

ضرورة تبني مقاربة تنموية شاملة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية البيئية والثقافية للمجتمع المحلي، وتقوم على إشراك الفاعلين المحليين، وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع مدروسة ومستدامة تعزز الاستقرار وتُحسن مستوى معيشة السكان.

3-1 السياسات المعلنة في الجنوب الصحراوي الجزائري

تبنّت الدولة في العقدين الأخيرين برامج وطنية كبرى لدفع عجلة التنمية الريفية في الجنوب، شملت:

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):** أُطلق PNDA عام 2000 ثم تحول إلى PNDAR عام 2002، كخطة متكاملة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتوسيع المساحات المسقية، وتحسين الإنتاج الفلاحي في المناطق الصحراوية، ذلك شمل دعم تأهيل الأراضي الصحراوية، تحديث البنى التحتية، وتعزيز الإنتاج المحلّي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بين 2000 و2018 خصصت الدولة نحو 3,000 مليار دينار جزائري (حوالي 30 بليون دولار) لهذا البرنامج، وتم تسجيل نمو سنوي في الإنتاج الفلاحي بنسبة 6.5% في الفترة بين 2000 و2011، مقارنة بـ 4% في التسعينيات؛
- **برامج دعم المقاولاتية للشباب (ANSEJ/ANAD، CNAC):** تقدم هذه البرامج تمويلات ميسّرة وتكوينًا تقنيًا للشباب لإنشاء مشاريع فلاحية وحرفية في المناطق النائية، تشمل الآليات صندوق "ANSEJ" لدعم المقاولين الشباب، و "ANAD"لتمويل المشروعات الصغيرة، كذلك برامج CNAC لتمويل العاطلين الراغبين في العمل الذاتي، وقد سُجلت تجارب ناجحة في ولايات الجنوب مثل تيميمون وأدرار، من خلال تمويل آلاف المشاريع الريفية الصغيرة؛ (Aidat, Benziouche, Cei, Giampietri, & Berti, 2023)
- **مخطط تطوير الجنوب الكبير:** لقد أطلقت الدولة مشاريع ضخمة لتعميم البنى التحتية في الجنوب، تشمل شبكات الكهرباء والمياه والطرقات التنموية الكبرى، من أبرزها مشروع "Grand Saharan Network" الذي يسعى لربط تندوف وتمنراست ومنطقة إنغر عبر شبكة طرق وسكة حديد متعددة الاستخدامات، حيث يُعد إحدى أكبر مشاريع التنمية الترابية في البلاد؛
- **دعم الفلاحة الصحراوية:** تشمل الإجراءات الحكومية دعم اعتماد الطاقة الشمسية للري في المناطق الصحراوية (مثل مشروع محطة حاسي رمل للطاقة الشمسية عام 2011)، وتشجيع

إقامة البيوت المحمية(greenhouses)، إذ سجّلت منطقة بسكرة نمواً ملحوظاً في الإنتاج ضمن البيئة الصحراوية عبر دعم PNDA للمزارعين ضمن النظام البيئي للبيوت الزراعية واعتُبر هذا القطاع ديناميكيًا اجتماعياً واقتصاديًا.(Steyn & Hteit, 2023)

3-2 النتائج المحققة

أولاً: في المجال الفلاحي

- ارتفعت المساحات الفلاحية المستصلحة من 35,000 هكتار سنة 2000 إلى أكثر من 85,000 هكتار في 2023، أغلبها موجهة للري بالتنقيط؛
- تحتل أدرار المرتبة الأولى وطنيًا في إنتاج التمور، بأكثر من 1.2 مليون قنطار سنويًا، ما يعادل 18% من الإنتاج الوطني؛
- تنامي إنتاج البطاطا والقمح في مناطق مثل تيميمون ورقان، بفضل الدعم الموجّه للزراعة الصحراوية؛
- إدماج الطاقة الشمسية في أكثر من 60% من مشاريع الري، ما قلّل من التكاليف التشغيلية للفلاحين.

ثانياً: في مجال الشباب والمشاريع

- أكثر من 4,500 مشروع شبابي تم تمويله بين 2005 و2022 من خلال آليات ANAD وCNAC، في قطاعات متعددة (فلاحة، خدمات، حرف، تربية مواشي)؛
- ساهمت هذه المشاريع في خلق ما يقارب 11,000 منصب شغل مباشر، بالإضافة إلى وظائف غير مباشرة في سلاسل التوزيع والتسويق.

3-3 العوائق والتحديات التنموية في الجنوب الصحراوي الجزائري:

رغم ما يتمتع به الجنوب الصحراوي الجزائري من إمكانات طبيعية هائلة في مجالات الفلاحة، الطاقات المتجددة، والسياحة الصحراوية، إلا أن مسار التنمية فيه يواجه جملة من العوائق البنيوية والمعقدة، يمكن تصنيفها كالتالي:

1. عوائق مؤسساتية:

يعاني الجنوب من ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في التنمية (البلديات، المديريات القطاعية، الوكالات الوطنية)، وهو ما ينعكس على عدم تكامل السياسات العمومية، كما تسجل تأخرًا في تطبيق البرامج الوطنية على أرض الواقع، نتيجة لبيروقراطية إدارية، ونقص التأطير البشري المؤهل

في الإدارات المحلية، خاصة في البلديات النائية، هذا إضافة إلى غياب آليات تقييم فعالة للمشاريع الممولة، مما يؤثر سلبًا على استدامتها.

2. عوائق تمويلية:

تعاني العديد من المشاريع الفلاحية والصناعية الصغيرة من صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل مناسبة، البنوك تتردد في تمويل المشاريع في المناطق الصحراوية بسبب غياب الضمانات، وارتفاع كلفة الخدمات البنكية، من جهة أخرى فإن آليات الدعم العمومي (مثل أجهزة ANSEJ/ANAD، CNAC) لا تأخذ في الحسبان خصوصيات البيئة الصحراوية من حيث المسافات، المناخ، وتكاليف التسيير.

3. عوائق اجتماعية:

لا تزال بعض الفئات الاجتماعية، خصوصًا الشباب والنساء، مهمشة في العملية التنموية، يسجل الجنوب الصحراوي نسبة بطالة مرتفعة نسبيًا، مع ضعف روح المبادرة لدى الشباب نتيجة غياب التأطير والمرافقة، كما أن بعض العادات التقليدية قد تعرقل إدماج المرأة في المشاريع الاقتصادية، خصوصًا في المناطق الريفية، أضف إلى ذلك ضعف التكوين التقني والمهني الملائم لخصوصيات المنطقة.

4. عوائق فنية وتقنية:

تُواجه المشاريع خاصة الفلاحية منها، تحديات تقنية كبيرة مرتبطة بندرة المياه، ملوحتها، وتكاليف استصلاح الأراضي، كما أن نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات الري الحديث، الطاقات المتجددة، والتحويل الزراعي يعيق نقل التكنولوجيا وتعميم الابتكار، كذلك فإن انعدام شبكات لوجستية فعالة (تبريد، نقل، تخزين) يحدّ من تسويق المنتجات المحلية داخل وخارج الولايات الجنوبية (Mouhemed , Belkesem , & Miloud , 2021, pp. 139 - 150)

3-4 رهانات وآفاق التنمية المحلية في مناطق الجنوب الجزائري

يشكل الجنوب الصحراوي الجزائري مجالًا جغرافيًا واسعًا يمتد على مساحات شاسعة تزخر بثروات طبيعية هامة مثل الغاز، والمعادن، والطاقة الشمسية، إضافة إلى توفره على موروث ثقافي متنوع وطاقات بشرية قادرة على المساهمة في التنمية المحلية، ومع ذلك لا تزال هذه المنطقة تعاني من اختلالات تنموية واضحة نتيجة لعوامل متعددة، منها التهميش التاريخي، وعوائق البنية التحتية،

وضعف التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية وواقع الجنوب المحلي، لذلك فإن تفعيل التنمية في الجنوب الصحراوي يتطلب مقاربة شمولية وعملية، تراعي خصوصياته البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

من أبرز الآفاق الواعدة لتفعيل تنمية فعالة ومستدامة، يبرز تعزيز التخطيط التشاركي كضرورة أساسية، وذلك من خلال إشراك السكان المحليين، والجماعات القاعدية، والمجتمع المدني، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم، ما يمنحهم الإحساس بالانتماء ويزيد من فرص نجاح المشاريع، كما أن دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة يعتبر محورًا استراتيجيًا للنهوض بالحركية الاقتصادية المحلية، خصوصًا في مجالات الفلاحة الصحراوية، الصناعات التقليدية، والخدمات السياحية، بما يخلق فرص عمل للشباب والنساء ويحارب الهجرة نحو المدن.

وعلاوة على ذلك فإن إدماج البعد المحلي في السياسات الوطنية يمثّل خطوة ضرورية لتجاوز المركزية الإدارية، عبر تكييف البرامج الحكومية مع المعطيات الواقعية للمجتمعات المحلية في الجنوب، والاستفادة من معارفهم التقليدية وقدرتهم على التأقلم مع الظروف المناخية القاسية، كما أن تطوير آليات المتابعة والتقييم يعد ركيزة أساسية لضمان استمرارية المبادرات التنموية، من خلال اعتماد أدوات فعالة لقياس الأثر الحقيقي للمشاريع، والكشف المبكر عن النقائص، وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة، بما يرسّخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

إن تفعيل التنمية في الجنوب الصحراوي الجزائري لا يمكن أن يتحقق إلا بتكامل الجهود بين الدولة والمجتمع، وتبني مقاربات تشاركية مرنة ومبنية على الثقة، تفتح آفاقًا جديدة نحو مستقبل أكثر عدلًا وازدهارًا لهذه المنطقة الاستراتيجية.

4 الخاتمة

يتضح أن تفعيل التنمية المحلية في الجنوب الصحراوي الجزائري لم يعد خيارًا مرهونًا بالإرادة السياسية أو الموارد المتاحة، بل أصبح ضرورة وطنية ملحّة تمليها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتفاقمة في هذه المناطق، فرغم ما يزخر به هذا المجال الجغرافي من مؤهلات طبيعية هائلة وطاقات بشرية كامنة، إلا أنه لا يزال يعاني من فجوات عميقة في التوزيع العادل للتنمية، ومن تهميش نسبي في السياسات العمومية، مما يحدّ من مساهمته الفعلية في الديناميكية الاقتصادية الوطنية.

ولذلك فإن بناء استراتيجية تنموية ناجعة في الجنوب الصحراوي يتطلب اعتماد مقاربة شمولية وتشاركية تُشرك السكان المحليين في التشخيص وصنع القرار، وتُراعي الخصوصيات الثقافية والبيئية والاجتماعية للمنطقة، مع تعزيز روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، والزراعة الصحراوية، والصناعات التحويلية الملائمة للبيئة المحلية.

إن نجاح هذه المقاربة لا يخدم فقط سكان الجنوب، بل يسهم في تحقيق توازن مجالي وعدالة إنمائية على الصعيد الوطني، ويعزز من الاستقرار الاجتماعي والترابط الجغرافي، ويجعل من الجنوب قطبًا استراتيجيًا فعّالًا في مسار بناء جزائر قوية، متكاملة ومزدهرة، **ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:**

- التنمية المحلية في الجنوب الصحراوي الجزائري لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية، تتمثل في ضعف البنية التحتية، قلة التنوع الاقتصادي، ومحدودية التكامل بين الخطط المركزية والحاجات المحلية الفعلية؛
- الجنوب الجزائري يتمتع بإمكانات استراتيجية هائلة، منها وفرة الأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح، الطاقة الشمسية، الثروات الباطنية، والموقع الجغرافي الهام كبوابة نحو إفريقيا؛

- ضعف إدماج السكان المحليين في آليات اتخاذ القرار التنموي، أدى إلى غياب الشعور بالملكية والمبادرة، وتفاقم مشاعر التهميش وغياب العدالة المجالية؛
- البرامج التنموية الموجهة للجنوب غالبًا ما تعاني من الطابع المركزي، وعدم ملاءمتها لخصوصيات البيئة المحلية، مما يؤدي إلى فشلها أو محدودية أثرها؛
- التفاوت في فرص التشغيل والاستثمار بين الشمال والجنوب ساهم في تعزيز الهجرة الداخلية نحو المدن الساحلية، وترك فراغ سكاني واقتصادي في مناطق الجنوب.

ومن أبرز التوصيات التي توصلت لها الباحثين:

- ضرورة اعتماد سياسة تنموية لامركزية، ترتكز على تمكين الجماعات المحلية من صياغة برامجها ومشاريعها وفق خصوصياتها، وتخصيص ميزانيات مستقلة لتحقيق أهدافها؛
- تشجيع الاستثمار المحلي والوطني والأجنبي في مشاريع ملائمة للبيئة الصحراوية (الزراعة الذكية، الطاقة الشمسية، السياحة البيئية، الصناعات التحويلية للمواد الأولية المحلية)؛
- إنشاء مراكز دراسات تنموية محلية تعنى برصد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للجنوب الصحراوي، وتقديم اقتراحات تستند إلى بيانات دقيقة ومحدثة؛
- توسيع شبكات البنية التحتية الأساسية (النقل، الصحة، التعليم، الاتصالات) بشكل يربط مناطق الجنوب ببعضها البعض، وبباقي التراب الوطني، لتحقيق تكامل مجالي فعلي؛
- تمكين الشباب والمرأة في الجنوب من خلال برامج تكوين وتأهيل تتماشى مع فرص الشغل المتاحة، وتدعيم ثقافة المقاولة والمبادرة المحلية؛
- دمج البعد الثقافي والبيئي في السياسات التنموية، من خلال استثمار الموروث المحلي وتثمينه ضمن مسارات التنمية السياحية والثقافية المستدامة؛
- إعادة النظر في آليات التمويل الموجهة للتنمية المحلية، بحيث تضمن الشفافية، النجاعة، والتوزيع العادل بين الولايات والمناطق الصحراوية المختلفة.

المراجع

1. Katar Singh .(1999) .*Rural Development: Principles, Policies and Management* .india: Sage Publications.
2. Naila Kabeer .(2005 ,29 أكتوبر) .Is Microfinance a Magic Bullet for Women's Empowerment? Evidence from South Asia .*Economic and Political Weekly* ، الصفحات 4709-4718.
3. Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat ANADE . .(2024 ,11 28)*Lancement d'un programme national pour promouvoir le secteur des micro-entreprises. APS* .Algérie: Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat.
4. Aidat ،Benziouche ،Cei ،Giampietri و ،Berti .(2023) .Impact of agricultural policies on sustainable greenhouse development in Biskra region (Algeria) . *Sustainability* .*15* ،doi:10.3390/151914396
5. Benyaba Mouhemed ،Mimouni Belkesem و ، Abboud Miloud .(2021 ,06 30) . Saharan Agriculture is the Portal for Sustainable Agricultural Development in Algeria .*Arsad Journal for Economic and Management Studies* من الاسترداد تم .*1* ، https://www.ajems.org/ojs/index.php/dz/article/view/54
6. CNAC .(بلا تاريخ) .*Mesures de soutien à la création d'activités pour demandeurs d'emploi promoteurs* .Caisse nationale d'assurance-chômage تم . الاسترداد منhttps://www.cnac.dz/fr/creation_activite/index.htm

7. J. M Cohen و، N. T Uphoff .(1980) .Participation's place in rural development: Seeking clarity through specificity .*World Development* تم الاسترداد من ، *3*. https://doi.org/10.1016/0305-750X(80)90095-5
8. J. N Pretty .(1995) .Participatory learning for sustainable agriculture .*World Development* .*8* ،doi:10.1016/0305
9. Julius NYERERE .(1979 ,09) .Rural Development .*Dossier*.
10. Mimouni Chahrazede .(2023 ,09 15) .Plans De Développement Agricole En Algérie: Etat Des Lieux Et Leur Impact Sur La Production Agricole De 2000 à 2019 .*Revue Finance & marchés* تم الاسترداد من ، *2*. https://asjp.cerist.dz/en/article/231805
11. R Chambers .(1994) .The origins and practice of participatory rural appraisal . *World Development* .969–953 الصفحات ،*22* ،doi:10.1016/0305
12. R Chambers .(1997) .*Whose reality counts? Putting the first last* .United Kingdom: Intermediate Technology Publications .doi:10.3362/9781780440453
13. Robert Chambers .(1983) .*Rural Development: Putting the Last First* .United Kingdom: Longman Scientific & Technical.
14. Steyn و، Hteit .(2023 ,06 04) .National Agricultural and Rural Development Program: Algeria .*SDG16.plus* تم الاسترداد من https://www.sdg16.plus/national-agricultural-rural-algeria
15. ابراهيم سعد الدين. (1981). *دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي*. بيروت، بيروت، بيروت: معهد الإنماء العربي.
16. الصندوق الدولي للتنمية والزراعة. (2016). *تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي*. روما – ايطاليا: الصندوق الدولي للتنمية والزراعة.
17. الياسري وهاب فهد. (30 06, 2008). التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في الناحية العباسية. *مجلة آداب الكوفة، 2*.
18. عبد القادر محمد علاء. (2003). *علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية*. الاسكندرية، مصر: كلية الزراعة.
19. منظمة الإسكوا . (1998). *التمنية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب*. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للآمم المتحدة.